



((الائتمان المصرفي وأهم النسب ذات العلاقة بمنحه — دراسة تحليلية للشركة المتقدمة للبتر وكيميائيات
السعودية))

م.م.زيـاد نجـم عبـد
كليـة دجـلـة الجامعـة الأهلية

المستخلص :

يعتبر الائتمان المصرفي في غاية الأهمية ، حيث أن العوائد المتولدة عنه تمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى ، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد . ولكن في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر ، بسبب تعثر الزبائن في تسديد القروض . لذا يستخدم أسلوب التحليل المالي باستخدام النسب كأحد الأدوات المهمة لقياس قدرة العميل على السداد ، وعلى الرغم من ضرورة قيام البنك بتحليل المركز المالي للمقترض من كافة النواحي ، إلا أن الاتجاه في هذا الشأن يتركز على ثلاث مجالات رئيسية هي (السيولة ، والربحية ، والاقتراض) ويمكن أن نضيف مجال آخر هو مدى إمكانية تغطية الأعباء الثابتة من الإرباح المتولدة . وأخيراً أود أن أؤكد على أهمية الاعتماد على التحليل المالي في الحكم على حجم المخاطر التي ينطوي عليها الأقران . إذ يعد هذا التحليل بمثابة رقابة مسبقة تكشف عن سلامة المركز المالي للعميل قبل التورط معه في أي اتفاق . وأن مثل هذه الرقابة المسبقة تعد أكثر قيمة من أي ضمانات يقدمها العميل للبنك . فتقديم رهن مقابل القرض قد لا يمثل تغطية كاملة للمخاطر ، وذلك إذا ما أفلست المنشأة وفشل البنك في بيع الأصل المرهون بقيمة تكفي لسداد قيمة القرض والفوائد .

ABSTRACT :

Bank credit and the most important ratios related to the granting (An analytical study of the company advanced Petrokimot Saudi Arabia) Bank credit is extremely important, as the generated revenues by a main focus of any bank earnings no matter how many and varied sources of revenue other, and without losing the bank and the main role function as an intermediary in financial economics . But at the faltering customers in payment of loans . Therefore , uses a method of financial analysis using ratios as one of the important tools to measure the clients ability to pay , in spite of the need for the Bank analyzed the trend in this regard is focused on three main areas (liquidity, profitability, and borrowing) and can be to add another field is



the possibility to cover fixed charges of the profits generated. Finally I would like to emphasize the importance of relying on financial analysis in judging the size of the risks involved in the drive. It is this analysis reveal a prior censorship for the safety of the financial position of the client before getting involved with him in any guarantees provided by the customer of the bank. Providing mortgage loan may not return for a complete coverage of the risks, and that if they went bankrupt enterprise and the failure of the bank in the sale of the mortgaged asset worth enough to repay the loan amount and interest.

المقدمــــــــــــــــة: يعد الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، حيث أن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد بين جانبي الفائض والعجز. ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر، بسبب تعثر القروض والتسهيلات. وقد أصبحت مؤشرات تحليل نشاط المقترضين من المواضيع المهمة للنشاط المصرفي وللعاملين فيه بشكل عام، وذلك باعتباره أداة هامة للوصول إلى دقة في اتخاذ القرارات الائتمانية وبالتالي تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها المصارف.

أهمية البــــــــــــــــح: يعد التحليل الائتماني ذو أهمية كبيرة كونه يمكن من قياس قدرة العميل على السداد وقياس مدى كفاية رأس مال البنك لتحمل إفلاس منشأة العميل وتعذر بيع الأصول بقيمتها الدفترية. وكذلك في الحكم على حجم المخاطر التي ينطوي عليها قرار الإقراض. ويعد التحليل المالي بمثابة رقابة مسبقة تكشف عن سلامة المركز المالي للعميل قبل التورط معه في أي اتفاق.

مشكلــــــــــــــــة البــــــــــــــــح: يعتمد التحليل المالي باستخدام النسب المالية على القوائم المالية المتمثلة في قائمة الدخل والميزانية العمومية وكشف التدفق النقدي. غير أن هذه القوائم تعاني من بعض نقاط الضعف التي تمتد آثارها إلى أدوات التحليل التي تعتمد عليها.

فرضيــــــــــــــــة البــــــــــــــــح: أن عدم قيام المصرف بالتحليل الائتماني والدراسات الكافية التي يجب ان تسبق عملية منح الائتمان، تؤدي إلى تفاقم أزمة الديون والتسهيلات الائتمانية.

معلومات عامة عن الشركة المتقدمة للبتروكيماويات السعودية :

- سنة التأسيس ٢٠٠٥
- عدد الموظفين ٢٦١



- رئيس مجلس الإدارة: خليفة بن عبدالطيف الملحم
- المدير العام: عبدالله بن مقبل القرعاوي
- الموقع الإلكتروني <http://www.advancedpetrochem.com>
- العنوان السعودية - الجبيل ٣١٩٦١
- صندوق البريد ١١٠٢٢

نبذة موسعة: تأسست الشركة المتقدمة للبتروكيماويات عام ٢٠٠٥، وتم طرحها أسهمها للاكتتاب في عام ٢٠٠٧، و هي مملوكة لشركة " البولي بروبيلين الوطنية " بنسبة ٧.٩ % من رأسمالها.

تدير الشركة مجمع متكامل في مدينة الجبيل الصناعية لإنتاج البروبيلين ن والبولي بروبيلين بطاقة إنتاجيه قدرها ٤٥٥ و ٤٥٠ الف طن سنوياً على التوالي.

الطاقة الإنتاجية الحالية :

آخر تحديث بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠١١		
المشروع	المادة	الطاقة التصميمية (ألف طن سنوياً)
المتقدمة	البروبيلين	٤٥٥
	البولي بروبيلين	٤٥٠

الأداء المالي :

- ٢٠١١ ٢٠١٠ ٢٠٠٩ ٢٠٠٨
- المبيعات ٢,٧٩٠.٩٢ ٢,٠٣٠.٩٦ ١,٤٦٦.٨٣ ١,٤٥٩.١٨
- صافي الدخل ٥١٢.٨١ ٣٢٨.٣٢ ١٢٧.١٢ ٢١٠.١٥
- رأس المال ١,٤١٣.٧٥ ١,٤١٣.٧٥ ١,٤١٣.٧٥ ١,٤١٣.٧٥
- مجموع حقوق المساهمين ٢,٠٢٨.٣٢ ١,٨١١.٣١ ١,٦٧٠.٣٨ ١,٦١٧.٤٥
- متوسط عدد الأسهم ١٦٤.٠٠ ١٦٤.٠٠ ١٦٤.٠٠ ١٦٤.٠٠
- القيمة الدفترية ١٢.٣٧ ريال ١١.٠٤ ريال ١٠.١٩ ريال ٩.٨٦ ريال

الملاك الرئيسيون



- اسم المالك الأسهم المملوكة نسبة الملكية
- التأمينات ٨.٧ مليون سهم ٥.٣٠ %
- البولي بروبلين الوطنية ١٣.٠ مليون سهم ٧.٩٠ %

التطورات الرئيسية:

- ١ أكتوبر ٢٠٠٥ - تأسيس شركة البولي بروبلين المتقدمة
- ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٦ - بداية الإكتتاب في أسهم الشركة
- ٢٠ يناير ٢٠٠٧ - إدراج أسهم الشركة في السوق السعودي.
- ٣ مارس ٢٠٠٨ - الشركة تعلن عن بدء تشغيل مصنعها لإنتاج مادة البولي بروبيلين بطاقة إنتاجية قدرها ٤٥٠ ألف طن سنوياً.
- ٢١ فبراير ٢٠١٢ - الجمعية العمومية للشركة توافق على زيادة رأس المال من ١٤١٣.٧٥ مليون ريال إلى ١٦٣٩.٩٥ مليون ريال عن طريق أسهم مجانية.

((المبحث الأول: أطار مفاهيمي عن الائتمان المصرفي))

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي **Bank Credit** : يُعد الائتمان المصرفي أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف التجارية، نظراً لارتفاع الفوائد المتحققة عنه مقارنة بالاستثمارات الأخرى، ومن بعد فهو الاستثمار الأكثر فاعلية في تحقيق هدف الربحية (**Profitability**). (هندي، ١٩٩٦: ٣٠). وقد وردت تعريف كثيرة لمفهوم الائتمان، منها أنه قابلية الحصول على ثروة أو حقاً فيها مقابل الدفع في المستقبل أو هو التبادل الحالي للبضائع والخدمات والممتلكات أو الحقوق فيها مقابل دفع القيمة المساوية لها والمنفق عليها في المستقبل ويعرف كذلك بلأنهم مقياس لقابلية الشخص المعنوي أو الاعتباري للحصول على القيم الحاضرة (النقود أو البضائع أو الخدمات) مقابل تأجيل الدفع (النقدي عادة) إلى وقت معين في المستقبل (الشماع، ١٩٧٥: ٤٥٠). وعليه فلأن الائتمان المصرفي يتمثل بصفة أساسية في القروض (**Loans**) التي تمنحها المصارف لزيائنها من الأفراد أو الهيئات أو المصارف التجارية الأخرى، ويحمل هذا الاستثمار للمصارف في طياته مخاطرة (**Risk**) والمتمثلة في عدم قيام هؤلاء المقترضين (**Borrowers**) (الزبائن) في سداد القروض وفوائدها في الوقت المحدد للتسديد (**Lender**) وهو للمصرف (Dickevson, et al., 1995: 50). وأن كان مفهوم الائتمان ينصرف أساساً إلى القروض كما تبين فهناك استثمارات غيرها تمثل أنماط أخرى للائتمان المصرفي، مثل إصدار بطاقات الائتمان المصرفية (**Bank Credit Cards**)، فهذا النظام يسمح لحامل البطاقة بشراء ما يحتاجه من سلع أو خدمات من المؤسسات التجارية أو الخدمية إلى تقبل التعامل بتلك البطاقات (كالمؤسسات التجارية المختلفة



والفنادق والمستشفيات والمطاعم) دون الحاجة لقيام الزبون بالسداد النقدي الفوري (Reed and Gill, 1989: 70). كما يُمكن اعتبار خصم الأوراق التجارية (كالكمبيالات مثلاً) نوعاً من أنواع الائتمان المصرفي قصير الأجل، ويقصد بخصم الكمبيالات (Discounting) قبول المصرف لشراء الكمبيالة من المستفيد قبل ميعاد استحقاقها في مقابل دفع ثمن عن قيمتها وفي هذه الحالة تصبح قيمة الكمبيالة ضمن أصول المصارف ويحق له توظيفها في مجالات استثماراته المختلفة. ويُمكن للمصارف إعادة خصم تلك الكمبيالات لدى البنك المركزي أو إعادة بيعها مرة ثانية لمصارف تجارية أخرى، ويطلق على عملية قيام المصرف بخصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي مصطلح إعادة الخصم. (الشماع ، ١٩٩٢ : ١٢١) ومن الضروري التفرقة هنا بين الائتمان المصرفي، وهو ما نحن بصدد شرحه في هذا الفصل، وبين الائتمان التجاري (Trade Credit)، فلائتمان الأخير يتمثل في الديون الناشئة من التعاملات التجارية الآجلة والمسجلة في أوراق تجارية (كمبيالات) تمثل للدائن (البائع) أوراق قبض (Receivable) وللمدين (المشتري بالآجل) أوراق دفع (Payable) كما، ويُعد الائتمان المصرفي أقل تكلفة من الائتمان التجاري وخاصة في حالة عدم الاستفادة من الخصم النقدي الممنوح للتاجر في حالة السداد قبل تاريخ الاستحقاق ولذلك فلن كثيراً من التجار يلجئون إلى الحصول على ائتمان مصرفي لفترة محددة حتى يتمكنوا من الاستفادة من الخصم النقدي الذي يمنح لهم لفترة محددة. (شحاتة ، ١٩٩٠ : ٥٠) ويجب على من يستخدم أو يستعمل الائتمان التجاري أن يدرك عناصر التكلفة التي تختفي وراء الخصم النقدي، فالكلفة ليست مقتصرة على نفقة استعمال الأموال بل تمتد لتشمل تكاليف التحوط في مخاطر النكول وكلفة إدارة الائتمان الإضافية الناتجة عن منح الائتمان. (الشماع، ١٩٩٢ : ١٢٠).

ثانياً: مفاهيم أخرى ذات علاقة بللائتمان **Other Concept of Credit** من أهم التعاريف ذات العلاقة بللائتمان أو المشتقة منه ما يلي:- (هندي ، ١٩٩٦ : ٥٠)

١. المركز الائتماني (**Credit Standing**): ويقصد به قابلية الحصول على الائتمان، وقد يكون المركز الائتماني ضعيفاً أو جيداً وكلما تحسن المركز الائتماني للمقترض، أستطاع زيادة ما يحصل عليه من ائتمان.

٢. خط الائتمان (**Line of Credit**): ويقصد به أقصى مقدار من الائتمان يمنحه المقرض للمقترض.

٣. المعاملة الائتمانية (**Credit Transaction**): وتعرف بلئنها أية معاملة على أساس دفع القيمة المقابلة في المستقبل.

٤. إدارة الائتمان (**Credit Instruction**): وهي عبارة عن ورقة أو وثيقة توضح وتبين التزامات المقرض وحقوق المقرض، مثال ذلك الكمبيالة والسند والحسابات الجارية بالدفاتر وغيرها.



٥. المخاطر الائتمانية (Credit Risk): يتضمن الائتمان في كل الأحوال تأجيل الدفع في المستقبل وعادة لا يقبل المقرض (المصرف) وعد المقرض (الزبون) ما لم يكن واثقاً من أن الدفع سيتم فعلاً في المستقبل، فالمخاطرة الائتمانية هي أذن احتمال عدم تسديد المقرض لالتزاماته وفق الشروط المتفق عليها.

ثالثاً: مزايا الائتمان Credit Advantage : للائتمان مزايا عديدة وتتمثل بالآتي :- (Sinkey, 1998: 200 – 205)

١. يُعد الائتمان المصرفي وسيلة ملائمة لنقل استعمال الأموال من شخص لأخر أي أنه وسط للتبادل فيواسطة الائتمان يُمكن تحويل مدخرات الأفراد والمنشآت والحكومة إلى من يحتاجها أو يستطيع استثمارها في الإنتاج والتوزيع.

٢. يُمكن من خلال الائتمان المصرفي توفير الموارد المالية اللازمة لمنشآت الأعمال لاستعمالها في الفرص الاقتصادية المختلفة، وكذلك في توسيع قاعدة الإنتاج التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة.

٣. أن الائتمان يؤدي إلى عدم الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة بدون استعمال انتظاراً لاستعمالها في المستقبل فالفائض النقدي قابل للاستخدام عن طريق الائتمان بحيث تستفيد منه المنشآت والأفراد وقت الحاجة إليه.

٤. تتطلب عمليات التطور الفني والتقني استبدال الكمائن والمعدات ونظراً لارتفاع تكاليف الشراء فلن المنشآت تلجأ إلى المصارف للحصول على الائتمان المصرفي لتمويل هذه العمليات.

٥. يخفف الائتمان المصرفي الكثير من الصعوبات التي تعترض المنشآت المختلفة، خاصة الصغيرة والحديثة في الحصول على الائتمان الكافي بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني من الجهات الممولة الأخرى.

رابعاً: أنواع القروض Loans kinds

توجد تصنيفات متعددة لأنواع القروض، إذ يُمكن تصنيف القروض من حيث الغرض ومن حيث القطاع ومن حيث المدة ومن حيث الضمانات المقدمة وكما يلي:- (توفيق، ١٩٨٠: ٣٠٠ - ٣١٠).

أ. القروض من حيث الغرض (Loan Purpose) تنقسم القروض من حيث الغرض من استخدامها إلى عدة أنواع أهمها:-

• القروض الاستهلاكية (Consumer Loans): وهي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها استهلاكي ك شراء سيارة أو أثاث أو ثلاجة أو تلفزيون، إلا أن بعض المصارف لا تحبذ إعطاء قروض للموظفين لشراء مثل هذه السلع المعمرة، وذلك لأن قدرة الموظف إجمالاً على الدفع تتوقف على استمراره بالوظيفة حيث يُمكن أن تتأثر بلبنها خدماته أو بمرضه أو نتيجة إصابته بحادث وذلك فلن المصارف تتطلب عادة سعر فائدة



أعلى على القروض الاستهلاكية لأنها تتضمن درجة مخاطرة أعلى، وقد تكون القروض الاستهلاكية بضمان الراتب أو بضمان مجوهرات وحلي أو غير ذلك.

• **القروض الإنتاجية (Production Loans):** وهي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها إنتاجي لغرض زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات ك شراء مواد خام أو شراء آلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية للشركة وتشجيع البنوك المركزية عادة المصارف التجارية على إعطاء قروض لأغراض إنتاجية، لأن ذلك فيه دعم للاقتصاد الوطني.

ب. **القروض من حيث القطاعات الاقتصادية (Economic Sections' Loans)**

يُمكن تقسيم القروض من حيث القطاعات الاقتصادية المقرضة إلى عدة أنواع.

• **القروض العقارية (Real Estate Loans):** تمنح القروض العقارية للأفراد والمشروعات لتمويل شراء أرض وبنائها أو شراء مبنى، وتكون مدة هذا النوع من القروض عادة لفترة طويلة قد تصل إلى أكثر من (١٥) سنة، وغالباً ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تم شراؤه أو بناءه وتقوم المصارف المتخصصة (المصرف العقاري) بتقديم هذا النوع من القروض.

• **القروض الصناعية (Industrial Loans):** وهي القروض التي يطلبها الحرفيين والمصانع ويتم منحها لآجال متوسطة أو طويلة وذلك وفقاً للدورة الصناعية المفتوحة وتقوم المصارف الصناعية بهذه المهمة.

• **القروض الزراعية (Agricultural Loans):** تُعد القروض الزراعية ذات أهمية كبيرة وخاصة في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الزراعة كمورد أساس لها، والقروض الزراعية هي تلك القروض التي تقدم للمزارعين لشراء بذور أو أسمدة أو تراكتورات زراعية وتمنح القروض الزراعية لآجل قصير أي لأقل من سنة حسب الموسم، ولا شك أن هناك مخاطر عالية لهذا النوع من القروض، وذلك بسبب تأثير العوامل الجوية على المحصول بالإضافة إلى تأثير الأمراض إذا لم يتم التحكم فيها والقضاء عليها وقد تعطي هذه القروض لعدة سنوات في حالة تمويل شراء آلات زراعية أو شراء ماشية أو في حالة إجراء تحسينات جذرية وفي كثير من الدول توجد هناك مصارف متخصصة (المصارف الزراعية) تقوم بمنح القروض بشروط سهلة وبأسعار فائدة منخفضة وذلك مساهمة منها في التنمية الاقتصادية.

ج. **القروض من حيث نوع الضمان (Insurance Loans):** يُعد الضمان الوسيلة التي تعطي المصارف تأميناً ضد مخاطر عدم السداد، إذ أنه يساعد المصرف على استلام حقوقه في القرض عندما يعجز الزبون عن سداه، وتقسّم القروض في هذا المجال إلى قسمين رئيسيين:-

• **القروض بدون ضمانات (Unsecured Loans):** فقد يمنح المصرف قرضاً لأحد زبائنه الجدد بدون أي نوع من الضمانات، وذلك اعتماداً على سمعته المالية وعلى قوة مركزه المالي، ولا ينبغي التوسع في منح القروض



بدون ضمان ، إذ أنه يمنح في ظروف خاصة كمحاولة لكسب زبون جديد، أو الاحتفاظ بزبون جيد إلا أنه في أي حالة من الحالات لا يحدب أن يكون القرض بدون ضمان بمبالغ كبيرة.

• **القروض بضمانات (Secured Loans):** أن الغالبية العظمى من القروض تكون مصحوبة بضمانات، ويطلق على هذه الضمانات أسم ضمانات تكميلية، لأنها تطلب استكمالاً لعناصر الثقة الموجودة أصلاً وليس بديلاً عنها، فبعد التأكد من سمعة الزبون المالية على أنها جيدة وبعد دراسة مصادر دخل الزبون ومركزه المالي والتأكد من قدرته ومئاته، يطلب المصرف من الزبون ضماناً تكميلياً كما تم ذكره، استكمالاً لعناصر الثقة المتوفرة في الأساس.

إلا أنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تفكر الإدارة بلؤها من الممكن أن تطلب من الزبون ضماناً معيناً لسد ثغرة معينة بعد إجراء الدراسات اللازمة والاستفسارات المطلوبة عن الزبون وبعد الخروج بنتيجة سلبية عن وضع الزبون المالي أو سمعته المالية لاحقاً لمنحه الائتمان أول مرة .

د. القروض من حيث عدد المقترضين (Loans and Loaner' Number)

تقسم القروض من حيث عدد المقترضين إلى نوعين رئيسيين:-

١- **قروض يقدمها مصرف واحد (Loans Given by Single Bank):** الأصل في القروض أن يقدمه مصرف واحد، فيفضل المصرف أن يقوم وحده بمنح القروض، وذلك بهدف الاستفادة الكاملة من الفوائد المتفق على سعرها، وتقوم إدارة المصرف ببذل أقصى جهدها دائماً للوصول إلى أعلى مستوى للإقراض، فالمصرف الذي يكون مستوى الإقراض عنده أقل من اللازم لا بد و أن يتكبد خسائر، أما المصرف الذي يرفع مستوى الإقراض عنده إلى مستوى جيد، فلهه إجمالاً يحقق أرباحاً إلا إذا كانت مصاريفه أكثر من إيراداته.

٢- **القروض المجمععة (Consortium Loans):** تشير القروض المجمععة إلى اشتراك أكثر من مصرف واحد بتقديم قرض معين الذي غالباً ما يكون كبير نسبياً، بحيث لا يستطيع مصرف بمفرده تقديمه، ويتم تأمين قرض بالنيابة عن المقترض وذلك عن طريق مجموعة من المصارف المقرضة.

هـ. القروض من حيث المدة (Terms Loans):

تقسم القروض من حيث المدة إلى نوعين رئيسيين:

١- **القروض قصيرة الأجل (Short - Term Loans):** تعتبر القروض قصيرة الأجل والتي تسمى بقروض رأسمال التشغيل من أهم القروض المصرفية، إذ حتى في الدول التي لا تخصص فيها المصارف بالإقراض لآمد قصيرة، فلق القروض موضوع البحث تكون ذات أهمية بارزة وتؤلف نسبة ملحوظة من مجموع القروض المصرفية وتستخدم هذه القروض في العادة لغرض شراء المخزون أو البيع على الحساب (أي مسك الحسابات المدنية) أو تعزيز باقي فقرات الموجودات المتداولة أو سداد مصروفاتها التشغيلية.



٢- القروض متوسطة وطويلة الأجل (Intermediate and Long Term Loads): وهي القروض التي تزيد أجلها عن سنة وقد تصل إلى عشرة أو عشرين سنة، حيثُ تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية كمشاريع الائتمان أو بناء المصانع أو إقامة مشاريع جديدة.

خامساً :- السياسة الإقراضية ومكوناتها : وهي تلك السياسة التي ترسمها الإدارة العليا للمصرف والمتمثلة في مجلس إدارة المصرف، والتي يتقرر فيها مجالات استخدام الأموال، ضمن القواعد والأسس الموضوعية، ويجب أن تكون هذه السياسة مكتوبة، لأن تدوين السياسة يؤدي على سهولة المعلومات ودقتها إلى المسؤولين عن حجم القروض ونوعيتها والشروط الواجب مراعاتها عند منح القروض، لأن كتابة السياسة يؤدي إلى زيادة توثيق المعلومات والبيانات المتعلقة بالإقراض بالسياسات الإقراضية الشفوية، وتهدف سياسة الإقراض على تحقيق أغراض في مقدمتها (هندي، ١٩٩٦ : ١٥٠).

١. سلامة القروض التي يمنحها المصرف.

٢. تنمية أنشطة المصرف وتحقيق عائد مرضي.

٣. تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها.

أن السياسات الإقراضية على الرغم من تباينها من مصرف إلى آخر إلا أنها تتفق فيما بينها من حيث الإطار العام المكون لمحتوياتها.

أولاً: السياسة الإقراضية (Loaning Policy) : يُمكن تحديد أهم مكوناتها السياسة الإقراضية بما يأتي :-
(شحاتة، ١٩٩٢ : ٩٠ - ٩٧)

١. الالتزام بالقيود القانونية (Legal Consideration): ينبغي أن تتفق السياسة الإقراضية التي ينتجها المصرف مع القواعد والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي، سواء بالمتعلقة بالحد الأقصى للإقراض وأسعار فوائدها وعمولاتها والضمانات وطريقة تسديد مبلغ القرض مع الفوائد المترتبة عليه ونوعية النشاطات الجائز تمويلها.

٢. تحديد حجم الأموال الممكن اقتراضها (Sum of Loaned Monetary): عادة ما تنص السياسة الإقراضية على حجم الأموال الممكن إقراضها بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد من المتغيرات في هذا المجال مثل حجم الودائع والسيولة النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة طلبات السحب النفقات الأخرى والنسب والمعدلات التي يقرها البنك المركزي بخصوص حدود الائتمان القصوى.

٣. تحديد الضمانات المقبولة من جانب المصرف (Determining Guaranty Accepted by Bank): تحدد السياسة الإقراضية الضمانات التي يُمكن قبولها، والتي تتوقف على الظروف المحيطة بها، وعادة ما تخلف



من وقت إلى آخر وفقاً لمدى قبولها في السوق، كما تحدد السياسة هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح القروض، فبالنسبة للقروض الاستهلاكية مثلاً فلقن السياسة تحدد صفات القروض في أن قد يكون المقرض شاغلاً لوظيفة لعدد معين من السنوات ولديه دخل ثابت، ويكون منتظماً في سداد القروض السابقة.

٤. **مستويات اتخاذ القرار (Levels of Decision):** توضح السياسة الإقراضية السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ القرار المتعلق بمنح القرض أو عدم الموافقة عليه ومن الضروري تحديد هذه المستويات بما يكفل عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث كافة القروض، إذ أن هناك بعض القروض الروتينية أو التي لا تزيد قيمتها عن حد معين يُمكن أن يتخذ قرار بشأنها على مستوى مدير فرع أو مدير دائرة القروض.

٥. **تحديد تشكيلة القروض (Determining Loans Feature):** من الضروري بمكان أن تقوم السياسة الإقراضية بتنوع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر، لأنهما يؤديان إلى تقليل نسبة المخاطرة التي يتحملها المصرف، وفي هذا المجال يوجد الكثير من الأساليب التي تعمل على تقليل مخاطر التركيز، ومن أهمها توزيع تواريخ استحقاق القروض من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل وكذلك توزيع القروض على عدة مناطق جغرافية، بالإضافة إلى توزيع القروض على الأ نشطة أو القطاعات الاقتصادية من تجارة وصناعة وزراعة وخدمات.

٦. **الحد الأقصى لكل من القرض وتاريخ استحقاقه (Loan Optimal and Repayment Date):** تحدد بعض السياسات الإقراضية الحدود القصوى لحجم القروض التي تمنح للزبون الواحد، وكذلك المدة الزمنية القصوى لتاريخ استحقاق القرض للزبون الواحد، سواء أكان هذا الزبون فرداً أم مؤسسة خاصة أم شركة مساهمة وذلك بهدف تقليل المخاطر.

٧. **مجالات الإقراض غير المسموح بتمويلها (Non-Financed Ranges of Loans):** قد تتضمن السياسة الإقراضية تحديد المجالات غير المسموح بتمويلها بغض النظر عن ما هية هذه المجالات، والحكمة الأساسية من وراء المنع هو الحد من المخاطر التي ترافق تمويل هذه المجالات، أو قد تكون مبررات هذا المنع تعود إلى أسباب دينية أو أخلاقية، فقد تقرر السياسة منع الإقراض في مجالات صناعية متقدمة أو في مجال تجارة المشروبات الروحية أو السجائر وغير ذلك من النشاطات غير المرغوب فيها لأسباب اقتصادية اجتماعية أو أخلاقية.

٨. **الأهلية الإقراضية (Loaning Qualification):** من الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ عند وضع السياسة الإقراضية هو توافر الشروط القانونية في المنشآت المقرضة قبل إقراضها، إضافة إلى بعض الشروط التي تتعامل بها المصارف كنسبة الأرباح المتحققة، وحد أدنى من رأس المال والاحتياطيات وبعض النسب التي يُمكن الاستناد



عليها كمعايير في تحليل هيكل التمويل لهذه المنشآت، وأن لا تمنح القروض إلا بعد تحليل المركز الائتماني للزبون المقترض.

٩. **الرصيد المعوض (Compensating Balance):** ويمثل الحد الأدنى من الرصيد الذي يجب أن يحتفظ به الزبون المقترض في حسابه لدى المصرف، وعادة ما يتراوح هذا الرصيد بين (١٠%) إلى (٢٠%) من قيمة القرض وتشترط معظم المصارف على الزبائن طالبي القروض التوقيع على طلب فتح حساب جاري مدين يُعد بمثابة اتفاق ائتماني بين المصرف المقرض والزبون المقترض يتضمن عدد من الشروط والقواعد التي سيتم الالتزام بها حال منح القرض.

١٠. **إجراءات متابعة القرض (Wavs Attending the Loans):** من الضروري أن تحدد السياسة الاقراضية لأجل متابعة القروض التي تم منحها، لغرض اكتشاف أي صعوبات يتحمل أن تتعرض لها عملية سداد القروض، وبالتالي يكون هناك متسع لاتخاذ ما ينبغي عمله في الوقت الملائم. وأغلب المصارف حالياً، تقوم بإدخال كافة البيانات المتعلقة بالزبون على الحسابات الآلية، حتى يمكنها إجراء المتابعة وتحليل الموقف آلياً (Computerized) واستخدام نظم المعلومات المفيدة في هذا الصدد كنظم دعم القرار (Decision support system).

سادساً: العوامل المؤثرة على السياسة الاقراضية (Factor Affecting Loaning Policy)

يُمكن تحديد أهم العوامل المؤثرة على السياسة الاقراضية للمصرف التجاري وكما يأتي :- (محمود، ١٩٩٣: ٦٠ - ٦٣)

أ. رأس المال **Capital** : تتأثر السياسة الاقراضية برأس المال المصرف لسببين هما:-

١- هناك علاقة قانونية بين مقدار رأس المال الممتلك من جهة وحجم القرض الممنوح للشخص الواحد من جهة أخرى حيثُ هناك ارتباط بين الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها المصرف وبين رأس المال الممتلك.

٢- يستخدم رأس المال الممتلك كحاجز واقٍ يمنع تسرب الخسائر إلى الودائع، وكلما زاد رأس المال الممتلك زادت قابلية المصرف على تحمل الخسارة إضافة إلى أن زيادة حجم رأس المال الممتلك المصرف من إطالة أمد قروضه، نظراً لأن الودائع عرضة للسحب بينما لا يسحب رأس المال الممتلك طالما يبقى المصرف قائماً.

ب. **الربحية Profitability** : تُعد الربحية من الاتجاهات الأساسية التي يجب مراعاتها في أي سياسة أقراضية ولأي من المصارف التجارية، وذلك لأنها ضرورية لنجاح المصرف باعتباره إحدى المنشآت الهادفة إلى الربح، أذن فالمصارف التي تهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح ستعتمد سياسة أقراضية مرنة أو متساهلة، وبالعكس



فالمصرف الذي يتمتع بمستوى محدد من الأرباح ولا يريد أن يتعرض إلى خسائر، فلنزه يعمد إلى أتباع سياسة أقرضية متشددة، الفرق بين المتشدد والمرن هو في هامش المخاطر، حيث يكون عالي عند الاعتماد على سياسة مرنة ويكون منخفض في حالة السياسة المتشددة.

ج. استقرار الودائع **Deposit stable**: يقصد بالودائع المستقرة، الودائع التي لا تتعرض إلى عمليات سحب متكررة خلال فترة زمنية قصيرة، ذلك أن الودائع المتذبذبة ستحد من قدرة المصرف في اعتماد سياسة أقرضية متساهلة، لأن هذه الودائع هي أموال الغير ويحق له سحب بعضها (الودائع تحت الطلب) متى شاء وبدون أخطار.

د. سياسة البنك المركزي (**Central Bank Policy**): يُمكن للبنك المركزي ومن خلال أدواته النقدية التأثير في السياسة الاقرضية للمصارف التجارية، فلو أعتمد البنك المركزي سياسة متشددة ستضطر على أثرها تقليص حجم الاقتراض، وبالعكس لو أتبع سياسة متساهلة (في فترات الرخاء) لأدى ذلك إلى زيادة حجم الإقراض.

هـ. الأوضاع الاقتصادية السائدة (**Current Economical Status**): عندما تكون الظروف الاقتصادية للبلد مستقرة، وكذلك المنطقة التي يعمل فيها المصرف أو التي تتركز فيها فروعها، فلن ذلك يشجع المصرف على التساهل في منح القروض، مقارنة بالظروف والأوضاع غير المستقرة في البلد والمنطقة ف أنها تؤدي بالمصرف إلى التحفظ كثيراً عند منح القروض.

و. شدة المنافسة بين المصارف (**Bank Competition Density**): كلما زادت شدة المنافسة بين المصارف سواء أكانت هذه المنافسة سعريه أم غير سعريه زاد تزامم هذه المصارف للحصول على زبائن، لتعظيم أرباحها، وفي بعض البلدان تكون المنافسة السعريه ملغاة، فيتم التركيز في ذلك على المنافسة غير السعريه.

ز. حاجات اقتصاد المنطقة (**Requirements of the Region Economy**): عندما تتواجد المصارف في منطقة معينة أو إقليم معين، فلنها تكون مسئولة عن المشاركة في تطوير تلك المنطقة أو الإقليم ومن خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية كالتساهل في منح القروض وتنوعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة لتوسيع حجم الاستثمار فيها.

سابعاً :- **مخاطر منح القروض** : تمثل مخاطر تقديم القروض في عدم تأكد المصرف (المقرض) من قيام المقترض (الزبون) بسداد القرض مع الفوائد المترتبة عليه في المواعيد المتفق عليها، لذلك تهتم كثيراً إدارة المصرف بتحديد حجم المخاطر المحيطة بالقروض وطبيعتها إلى أقصى حد ممكن لأنها تمثل إحدى الأسس التي يعتمد عليها المصرف في تحديد شروط القروض (سعر الفائدة، فترات تسديد القرض مع الفوائد، والضمانات) وتوجد علاقة موجبة بين المخاطرة وسعر الفائدة الذي يطلبه المصرف على القرض، أي أنه كلما زادت درجة المخاطرة في منح القرض طالب المصرف بمعدل عائد أكبر (بسعر فائدة مرتفع) والعكس صحيح. (سلمان، ١٩٨٩: ٧٠).



ويُمكن تقسيم مخاطر القروض المصرفية إلى نوعين هما، (عبد الحميد، ١٩٩٠: ٦٠ - ٦٥).

١- المخاطر النظامية **Systematic Risks**: تشير المخاطر النظامية إلى المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض، بغض النظر عن تنوع القروض وقدرة المقترض على السداد ومجالات استخدام القروض، نتيجة لأسباب تتعلق بالنشاط الاقتصادي واستقرار البلد، ومن الأمثلة على هذا النوع من المخاطر النظامية هي: مخاطر التضخم، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر الركود الاقتصادي، مخاطر تقلبات السوق.

أ. مخاطر التضخم **Inflation Risk**: تؤدي مخاطر التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض والفوائد التي يحصل عليها.

ب. مخاطر أسعار الفائدة **Interest - Rate Risk**: تمثل مخاطر أسعار الفائدة عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة، فإذا ما تعاهد المصرف مع الزبون على سعر فائدة معين ثم ارتفعت بعد ذلك أسعار الفائدة السائدة في السوق عموماً، وبالتالي أرتفع سعر الفائدة على القروض التي تحمل نفس درجة مخاطرة القرض المتوقع عليه، فذلك يعني أن المصرف قد تورط في استثمار يتولد عليه عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق.

ج. مخاطر الكساد (**Depression Risk**): تشير مخاطر الكساد إلى الآثار السلبية التي تعصف بنشاط المقترض وبالتالي على قدرته على الوفاء بالتزاماته قبل المصرف. ويُمكن للمصارف أن تحد كثيراً من الآثار السلبية للمخاطر النظامية من خلال اعتمادها على نظم المعلومات المبنية على الحسابات الآلية (**Computer - Based Information Systems**) في التنبؤ وتقييم كافة المتغيرات الاقتصادية والسياسية المتوقع حدوثها، أي تجاهل عناصر البيئة العامة (**General Environment**).

٢- المخاطر غير النظامية (**Unsystematic Risks**): ويقصد بها تلك المخاطر التي يُمكن أن تتعرض لها عملية سداد القروض، والناجمة عن أسباب تتعلق بالمقترض بصورة مباشرة، ومن أمثلة ذلك، انخفاض كفاءة المؤسسة المقرضة وتدهور منتجات المقترض والإفلاس أو العسر المالي للمقترض وتلف المخزون أو الآلات أو المواد الخام المستخدمة في الأنشطة الإنتاجية.

أن هذه الأنواع من المخاطر غير النظامية تؤثر بصورة بالغة على قدرة الزبون (المقترض) ورغبته على سداد ما عليه من التزامات تجاه المقرض (المصرف)، ومن بعد فأن معظم المصارف تقوم قبل منح القرض بالبحث والتحري عن طالب القرض ودراسة وتحليل مركزه المالي.

وهناك العديد من النسب المالية التي تساعد الإدارة المصرفية على قياس قدرة الزبون على السداد وقياس مدى كفاية (**Sufficient**) رأس المال لسداد مستحقات المصرف في حالة إفلاس المقترض وتعذر بيع الأصول بقيمتها



الدفترية. وللمزيد من التحوط تقوم معظم المصارف التجارية بانتهاج سياسات وقائية (Preventive) في منح القروض كإبرامها لاتفاق شرطي مع المقترض يقضي بعدم خفض حجم ودائعه لدى المصرف عن حد معين ضرورة حصوله على موافقة المصرف قبل تطبيق أي توسعات جديدة أو محاولته الحصول على القروض إضافية. ومن أمثلة تلك السياسات الوقائية أيضاً طلب المصرف من المقترض تقديم رهن (Collateral) كضمان للقرض وذلك في صورة أوراق مالية أو مخزون سلعي أو مباني بحيث إذا توقف الزبون عن سداد التزاماته يحق للمصرف التصرف في الشيء المرهون. كذلك تقوم الكثير من المصارف بطلب طرف ثالث على الاتفاق كضمان للزبون، بحيث يحق للمصرف الرجوع عليه في حالة توقف المقترض (الزبون) عن سداد القرض وفوائده، خاصة إذا ما كانت قيمة هذا القرض كبيرة ويخشى معها من تعرض المصرف لهزة مالية إذا ما تم التوقف عن السداد.

وتلجأ المصارف أيضاً إلى اشتراط سداد أصل القرض على دفعات سواء شهرية أو سنوية، أو سداد الفوائد مقدماً من خلال خصمها من قيمة القرض من البداية، والغرض من وراء ذلك هو تعجيل (Acceleration) حصول المصرف على أكبر قدر من مستحققاته تحسباً لظروف غير متوقعة يحتمل أن تؤثر على قدرة المقترض على السداد. ولا ينبغي أن يفهم مما سبق، أن المصارف ملزمة دائماً باتخاذ إجراءات عنيفة ضد المقترض في حالات كثيرة تبذل جهود مخلصه في مساعدة المقترض للخروج من أزمته المالية، كتأجيل سداد القروض وفوائدها إلى تواريخ لاحقة، فقد لا تكفي أموال التصفية في حالة إفلاس الزبون للوفاء بسداد التزاماته بالكامل تجاه المصرف، كما أن خروج الزبون من السوق يعني من ناحية أخرى فقد المصرف لأحد زبائنه وهو ما يعتبر في حد ذاته خسارة لهذا المصرف.

ثامناً :- إجراءات تقديم القروض : تقوم معظم المصارف بتحديد إجراءات منح القروض كتابة لكي تكون بمثابة إطار عام يرشد موظفي قسم القروض إلى خطوات محددة وموحدة لتنفيذ العملية الإقراضية، ومن أهم الإجراءات التي تمر بها عملية منح القروض هي كما يأتي: (أحمد، ١٩٧٥ : ٨٠ - ٨٧)

أ. دراسة طلبات الإقراض (Studying Loan Demands): عندما يقوم الزبون بتعبئة طلب الإقراض وفقاً للنموذج المعد من قبل المصرف، فأنه يتولى تقديمه إلى قسم القروض لإجراء الدراسة عليه وخاصة من حيث الغرض من القرض وفترته وجدول السداد، وقد يستدعي الأمر أكثر من مقابلة شخصية مع الزبون للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طلب الاقتراض أو حتى القيام بزيارات شخصية من قبل موظفي المصرف على مقر الزبون طالب القرض.

ب. تحليل المركز المالي للزبون (Analyzing Financial Customer Status): يتم تحليل المركز المالي للزبون طلب القرض من خلال دراسة القوائم المالي وتحليلها لفترات قد تصل إلى ثلاث سنوات أو أكثر، وقد تشمل عملية تحليل المركز المالي للزبون القيام بدراسة بعض النسب والمعدلات، كنسب السيولة ونسب الربحية ونسب النشاط ونسب المديونية.



ج. الاستفسار عن مقدم الطلب (**Questioning About Demanders**): حيث يتم الاستفسار عن السمعة التجارية لمقدم طلب الاقتراض أما من الأقسام الداخلية في المصرف أو من خلال عقد الاجتماعات مع الزبون أو من خلال المصارف الأخرى والبنك المركزي.

د. التفاوض مع الزبون (**Argument with Customers**): بعد دراسة المعلومات المجمعة عن طبيعة القرض ومقدم الاقتراض، يقوم المصرف بالتفاوض مع الزبون على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ القرض وكيفية الصرف منه وطريقة سداد القرض والضمانات التي يحتاجها المصرف، وسعر الفائدة وغير ذلك من الشروط.

هـ. توقيع عقد القرض (**Signing Loan Contract**): قد يتفق الطرفان (المصرف وطلب القرض) على شروط التعاقد وبنود التفاوض بينها وقد لا يتفقا فإذا اتفق الطرفان فغنها يقومان بتوقيع عقد أو اتفاقية بينهما تتضمن كافة من هذه الشروط.

و. صرف قيمة القرض (**Cashing the Loan Sun**): بعد توقيع عقد القرض بين المصرف والزبون مقدم طلب الاقتراض يقوم المصرف بوضع قيمة القرض تحت تصرف الزبون كلية حيث يكون من حق الزبون سحب كل المبلغ أو جزء منه.

ز. سداد القرض ومتابعته (**Repayment and Attendance of Loan**): يقوم المصرف بتحصيل مستحقاته وفقاً لجدول السداد المبينة في عقد القرض الموقع بينه وبين الزبون ولضمان متابعة العملية فلن من الضروري فتح ملف لكل زبون يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض، أن دورا لمصرف لا ينتهي عند منح القرض بل أنه يمتد ليشمل كذلك متابعة القرض والتأكد من تسديده في الأوقات المحددة.

تاسعاً: - مؤشرات تحليل نشاط المقترضين: هي عبارة عن علاقات معينة بين مجموعات الأرقام المعبرة عن البنود المختلفة والمستخرجة من الميزانية ومن قائمة الدخل لتحليل نشاط المنشأة المالي، ويمكن تقسيم مؤشرات تحليل نشاط المقترضين التي تستخدمها المصارف المقرضة على إلى خمسة مجموعات رئيسية: (طه، ١٩٩٠: ٢٠٠)

١. مؤشرات قياس السيولة (**Liquidity Internal Solvency**).

٢. مؤشرات النشاط (**Activity Rations**).

٣. مؤشرات المديونية (**Dept Ratios**).

٤. مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأصول (**Asset Use Ratios**).

٥. مؤشرات ربحية المبيعات (**Return on Sales Ratios**).



١- مؤشرات السيولة (Liquidity Ratios): تم تعريف السيولة بلبنها سهولة تحويل الموجود إلى نقد بأسرع وقت ممكن وبأقل خسارة أو بدون خسارة، وبالتالي فهناك اختلاف في درجة السيولة التي تتمتع بها الموجودات المختلفة، فالأوراق التجارية تتمتع بدرجة أعلى من السيولة من الأوراق المالية، والأخيرة تتمتع بدرجة أعلى من موجودات أخرى كالمباني مثلاً وهكذا. (Reed and Gill, 1989: 300). وتقيس هذه المؤشرات مدى قدرة المنشأة المقرضة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل (المطلوبات المتداولة) بما لديها من نقدية موجودات أخرى يُمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً ومن أهم نسب هذه المؤشرات ما يأتي (Sinkey, 1998: 75).

أ- نسبة التداول (Current Ratio): تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها من المطلوبات المتداولة بموجودات المتداولة في الأجل القصير، حيث يتم حسابها من خلال قسمة مجموع الموجودات المتداولة على مجموع المطلوبات المتداولة وذلك باستخدام المعادلة الآتية: (Dickerson, 1995: 301)

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{مجموع الموجودات المتداولة}}{\text{مجموع المطلوبات المتداولة}}$$

ب- نسبة التداول السريعة (Acid - Test Ratio): تقيس هذه النسبة قدرة المنشأة على سداد التزاماتها باستخدام الموجودات المتداولة، والتي هي سهلة التحويل إلى نقدية، خلال فترة قصيرة نسبياً، وقد جرى العرف على اعتبار نسبة (١٠٠%) نسبة مرضية وملائمة بشكل عام، على أساس أن كل دينار من المطلوبات المتداولة يقابله ويغطيه دينار من الموجودات المتداولة التي يُمكن تحويلها إلى نقدية في فترة قصيرة نسبياً لسداد ما يستحق من التزامات مع مراعاة ظروف كل منشأة وطبيعة عملها.

وتتكون الموجودات المتداولة من النقدية في الصندوق والحساب الجاري ل دي المصرف، والاستثمارات قصيرة الأجل، وأوراق القبض، وعلى الرغم من أن هذه المجموعة من الموجودات المتداولة، قد يعطي انطباعاً عاماً بمدى سهولة تحويله إلى نقدية، إلا أن التحديد الدقيق لهذه السيولة يجب أن يخضع لدراسة، موضوعية لكل نوع من أنواع الموجودات المتداولة، فقد توجد أنواع من المخزون السلعي سهل التسويق لدرجة تداخلها في مجموعة الموجودات المتداولة (سهلة التحويل إلى نقدية)، وبالعكس قد توجد بعض حسابات القبض لا يتوقع تحصيلها إلا خلال فترة طويلة نسبياً، وبالتالي يجب أن تخرج من الموجودات سهلة التحويل إلى نقدية.

ويتم حساب نسبة التداول السريعة بطرح بضاعة آخر المدة من الموجودات المتداولة وقسمة الباقي على المطلوبات المتداولة وكما يأتي: (توفيق، ١٩٨٠: ٧٦).



$$\text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{مجموع الموجودات المتداولة} - \text{المخزون آخر المدة}}{\text{مجموع المطلوبات المتداولة}}$$

٢- **مؤشرات النشاط (Activity Ratios)**: تقيس نسبة النشاط مدى كفاءة إدارة المنشأة في إدارة موجوداتها أي بمعنى آخر، هل أن استثمار المنشأة في موجوداتها أقل من اللازم أو أكثر منه، لأن الاستثمار المغالى فيه في المخزون مثلاً، يعني أن جزءاً من أموال المنشأة مجمدة في المخازن ولا تدر ربحاً، بينما الاستثمار الأقل من اللازم في المخزون، قد يؤدي إلى ضياع فرص تسويقية على المنشأة، مما سيترك آثار سلبية على حجم مبيعاتها، ثم على معدل نمو أنشطتها، ومن أهم مؤشرات النشاط ما يأتي: (طه، ١٩٩٠: ٣٠)

أ- **معدل دوران المخزون (Inventory Turnover Ratio)**: يقصد بالمخزون السلعي، ما يوجد بالمخازن من مواد أولية ومواد نصف مصنعة وبضاعة جاهزة أو تامة الصنع بالإضافة على اللوازم . ويشير معدل دوران المخزون إلى عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات ويجب على المحلل أن يقارن هذا المعدل مع المعدلات السابقة للمنشأة، وكذلك مع المعدلات الخاصة بالمنشآت المماثلة أو متوسط المعدلات السائدة في نفس الصناعة أو كليهما معاً.

ويحسب هذا المعدل بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط رصيد المخزون وكما يأتي

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{المخزون}}$$

ب- **متوسط فترة التخزين Inventory Turnover**: يظهر مؤشر فترة التخزين متوسط عدد الأيام التي تقضي بين تاريخ تخزين البضاعة وبيعها، ويتم حسابه من خلال قسمة عدد أيام السنة على معدل دوران المخزون:

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \frac{\text{عدد أيام السنة}}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

٣- **مؤشرات تحليل المديونية Debt Leverage Ratios**: تقيس مؤشرات تكوين رأس المال أو المديونية كما يعبر عنها أيضاً، على أي مدى تستخدم المنشأة التمويل عن طريق الديون أي مقارنة الأموال المقدمة من أصحاب المنشأة بالأموال المقدمة من الغير، من أهم المؤشرات في هذا المجال ما يأتي:-

أ- **نسبة تمويل الموجودات بالديون (المطلوبات) (Financial Leverage Ratio)**: وهذه النسبة تقيس نسبة التمويل الخارجي للمطلوبات، وتشمل الديون هنا، القروض بلأواعها ويفضل الدائنون اعتدال هذه النسبة، لأن زيادة المديونية تقلل من هامش الأمان بالنسبة لهم، وبالتالي تعرض أموالهم للخسارة في حالة التصفية، وتحسب هذه النسبة بالمعادلة الآتية:-

$$\text{نسبة تمويل الموجودات بالمطلوبات} = \frac{\text{إجمالي المطلوبات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$



ب- نسبة المطلوبات المتداولة إلى صافي حق الملكية **Current Liabilities to Net Equity**: تستخدم

هذه النسبة لمعرفة نسبة الأموال المقدمة من أصحاب المنشأة بالمقارنة مع الأموال المقدمة من أصحاب الديون الجارية، ويحدث عادة في حالة عدم تقديم أصحاب المنشأة لرؤوس أموال كبيرة من جانبهم لتمويل المنشأة، فلن المصارف قد تتردد في تقديم قروض طويلة الأجل إليها المنشأة، مما يضطر معه إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على تمويل قصير المدى من الدائنين وتكون هذه النسبة كبيرة في مثل هذه الحالة، ونتيجة لذلك ف أن حركة سداد المنشأة للكفبيالات المستحقة عليها تكون بطيئة، ويفضل عادة أن تكون هذه النسبة في حدود (٣٥%)، وتسحب هذه النسبة بقسمة المطلوبات المتداولة على صافي حق الملكية وكما يأتي:-

$$\text{نسبة المطلوبات المتداولة إلى صافي حق الملكية} = \frac{\text{المطلوبات المتداولة}}{\text{صافي حق الملكية}} \times 100$$

٤- مؤشرات قياس استخدام الموجودات **Asset Use Ratios**: تقيس مؤشرات استخدام الموجودات مدى

كفاءة إدارة المنشأة في توليد المبيعات من الموجودات، وتعتبر إدارة المنشأة وحملة أسهمها أكثر المهمتين بهذه المجموعة من المؤشرات، وتكشف هذه المؤشرات عما إذا كان الاستثمار في الموجودات أقل أو أكثر من اللازم، فالاستثمار الزائد عن حاجة المنشأة، يُعد عائقاً أمام تحقيق الهدف الرئيس للمنشأة وهو تعظيم ثروة المساهمين، ومن أهم المؤشرات في هذا المجال ما يأتي:-

أ- معدل دوران إجمالي الموجودات **Total Assets Turnover**: يحسب هذا المعدل عن طريق قسمة صافي

المبيعات السنوية على مجموع الموجودات، وليس هناك معدل يُمكن للمحلل استخدامه، بل يختلف هذا المعدل من صناعة لأخرى ولذا ينبغي القيام بعملية المقارنة. فإذا وجد أن معدل المنشأة أكبر من معدل الصناعة التي تنتمي إليها، فلن ذلك يشير على الاستثمار في الموجودات أو الاستغلال الكبير لهذه الموجودات أما في حالة انخفاض معدل المنشأة عن طريق معدل الصناعة فلن ذلك يعتبر دليلاً على عدم استغلال الموجودات، أي عن هناك زيادة لا داعي لها ويحسب هذا المعدل كالآتي:-

$$\text{معدل دوران إجمالي الموجودات} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ب- معدل دوران الموجودات الثابتة **Fixed Asset Turnover**: وهذا المعدل يشبه سابقه على حد كبير،

فارتفاع معدل المنشأة بمقارنته بمعدل الصناعة يعني شدة استغلال المنشأة لموجوداتها الثابتة، مما يعني ضرورة زيادة الاستثمار فيها، أما إذا لكان المعدل منخفض فغنه عادة ما يعني الاستثمار الزائد عن الحاجة، ويحسب هذا المعدل بالطريقة الآتية:-

$$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}}$$



٥- مؤشرات ربحية المبيعات **Return on Sales Ratios**: يُعد صافي الربح هو المقياس العام لنجاح المنشأة وكفاءة إدارتها ومن هنا ك أن من المهم تحليل قائمة الدخل لمعرفة مدى تحقيق الهدف الربحي للمنشأة، وذلك لا يُمكن الوقوف عليه من تحليل المركز المالي كما أن تحليل قائمة الدخل مهمة في التحليل طويل الأجل لأعمال المنشأة ذلك أن قائمة الدخل تعد تقريراً عن فترة معينة ضمن فترات تكمل بعضها البعض ع لى التوالي نحو مستقبل المنشأة ويبدأ تحليل قائمة الدخل باستخراج النسب المئوية لكل بند من بنود القائمة إلى صافي المبيعات، وتفيد هذه النسب في استخدام المؤشرات المالية لتحليل نتائج الأعمال.

وتُعد نسب الربحية من مؤشرات التي تقيس قدرة المنشأة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الموجودات المتاحة لها، وعلى ذلك إذا ما أردنا استخدام رقم الربح كمؤشر لقياس الجوانب المختلفة من نشاط المنشأة وتقييم أدائها في شتى المجالات فلن علينا استخراج عدد المؤشرات تهتم كل مجموعة منها بربط رقم الربح بالمبيعات، وهذه المؤشرات مجتمعة تعطي المصرف مؤشر جيد للحكم على قدرة المنشأة على النمو وحالة اليسر المالي والقدرة على سداد الديون، وهذه المؤشرات هي:-

أ- **نسبة إجمالي ربح العمليات Total Profit Margin**: تمثل هذه النسبة العلاقة بين إجمالي ربح العمليات، الذي يمثل نتيجة النشاطين الأساسيين بالمنشأة وهما نشاطي الإنتاج والمتاجرة، وبين صافي المبيعات التي تمت خلال الفترة المحاسبية، ويعبر عادة عن هذه العلاقة في شكل نسبة مئوية.

وإذا ما أتاحت بيانات تحليلية إضافية للمحلل يُمكنه حساب نسبة مجمل الربح لكل نوع أو لكل مجموعة متجانسة من المنتجات تقوم المنشأة بإنتاجها.

وبحسب هذا المؤشر بقسمة إجمالي أرباح العمليات على صافي المبيعات وكما يأتي:-

$$\text{نسبة إجمالي ربح العمليات} = \frac{\text{إجمالي أرباح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}} \times 10000$$

ولا يوجد هناك معيار دقيق للاسترشاد به، غلا أن الحكم على مدى صلاحية هذه النسبة تأتي من خلال مقارنتها بنسب السنوات السابقة للمنشأة ذاتها وبنسب الصناعة.

ب- **نسبة صافي ربح العمليات Net Profit Margin**: تُعد هذه النسبة أكثر دقة من النسبة السابقة، إذ أنها تقيس صافي الربح الشامل بعد الفوائد والضرائب إلى صافي المبيعات، أي أنها تأخذ في الاعتبار كافة التكاليف التي تتكبدها المنشأة قبل الوصول إلى صافي الربح، وتستخرج هذه النسبة كما يأتي:-

$$\text{نسبة صافي الشامل} = \frac{\text{صافي الربح الشامل بعد الفوائد والضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

وتقيس هذه النسبة صافي الربح المتولد من كل دينار من المبيعات إذ يتم مقارنتها بنسب الصناعة السائدة ونسب السنوات السابقة للمنشأة نفسها من خلال المؤشرات السابقة، تتمكن المصارف من التعرف على مدى قدرة المنشأة



الطالبة للقرض على تسديد أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه مستقبلاً، وعلى ضوء هذه المقدره، يقرر المصرف منح القرض للمنشأة أم لا.

((المبحث الثاني :استخدام مؤشرات تحليل نشاط المقترضين للشركة المتقدمة للبتر وكيمائيات السعودية ((

أولاً :- مؤشرات قياس السيولة

١- نسبة التداول = $\frac{\text{مجموع الموجودات المتداولة}}{\text{مجموع المطلوبات المتداولة}}$

$$\begin{aligned} \text{نسبة التداول لسنة ٢٠١١} &= \frac{1142899841}{783688606} = ١.٤ \text{ مرة} \\ \text{نسبة التداول لسنة ٢٠١٠} &= \frac{907550487}{677361118} = ١.٣ \text{ مرة} \end{aligned}$$

ب- النسبة التداول السريعة = $\frac{\text{الموجودات المتداولة-المخزون}}{\text{مجموع المطلوبات المتداولة}}$

$$\begin{aligned} \text{نسبة التداول السريعة لسنة ٢٠١١} &= \frac{199397978-1142899841}{783688606} = ١.٢ \text{ مرة} \\ \text{نسبة التداول السريعة لسنة ٢٠١٠} &= \frac{187363046-970550487}{677361118} = ١.٣ \text{ مرة} \end{aligned}$$

٢- مؤشرات النشاط :

أ- معدل دوران المخزون = $\frac{\text{كافة البضاعة المباعة}}{\text{المخزون}}$

$$\begin{aligned} \text{معدل دوران المخزون لسنة ٢٠١١} &= \frac{566393652}{199397978} = ٢.٨ \text{ مرة} \\ \text{معدل دوران المخزون لسنة ٢٠١٠} &= \frac{408297404}{187363046} = ٢.١ \text{ مرة} \end{aligned}$$

ب- متوسط فترة التخزين = $\frac{\text{عدد ايام السنة}}{\text{معدل دوران المخزون}}$

$$\begin{aligned} \text{متوسط فترة التخزين لسنة ٢٠١١} &= \frac{360}{2.8} = ١٢٨ \text{ يوم} \\ \text{متوسط فترة التخزين لسنة ٢٠١٠} &= \frac{360}{2.1} = ١٧١ \text{ يوم} \end{aligned}$$

٣- مؤشرات تحليل المديونية

أ- نسبة المديونية = $١٠٠ \times \frac{\text{مجموع المطلوبات}}{\text{مجموع الموجودات}}$

$$\begin{aligned} \text{نسبة المديونية لسنة ٢٠١١} &= ١٠٠ \times \frac{1611624133}{3551836134} = ٤٥ \% \\ \text{نسبة المديونية لسنة ٢٠١٠} &= ١٠٠ \times \frac{1755393301}{3482137734} = ٥٠ \% \end{aligned}$$

ب- نسبة المطلوبات المتداولة إلى صافي حق الملكية = $١٠٠ \times \frac{\text{المطلوبات المتداولة}}{\text{صافي حق الملكية}}$

$$\text{نسبة المطلوبات المتداولة إلى صافي حق الملكية لسنة ٢٠١١} = ١٠٠ \times \frac{783688606}{1940212001} = ٤٠ \%$$



$$\text{نسبة المطلوبات المتداولة إلى صافي حق الملكية لسنة ٢٠١٠} = 100 \times \frac{677361118}{3482137734} = 39\%$$

٤- مؤشرات قياس استخدام الموجودات :-

$$\text{أ- معدل دوران إجمالي الموجودات} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الموجودات}}$$

$$\text{معدل دوران إجمالي الموجودات لسنة ٢٠١١} = \frac{717071743}{3551836134} = 0.2 \text{ مرة}$$

$$\text{معدل دوران إجمالي الموجودات لسنة ٢٠١٠} = \frac{545196128}{3482137734} = 0.1 \text{ مرة}$$

$$\text{ب- معدل دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الثابتة}}$$

$$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة لسنة ٢٠١١} = \frac{717071743}{2305462163} = 0.3 \text{ مرة}$$

$$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة لسنة ٢٠١٠} = \frac{545196128}{2455032616} = 0.2 \text{ مرة}$$

٥- مؤشرات ربحية المبيعات :-

$$\text{أ - نسبة إجمالي ربح العمليات} = 100 \times \frac{\text{إجمالي أرباح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

$$\text{نسبة إجمالي ربح العمليات لسنة ٢٠١١} = 100 \times \frac{150678091}{717071743} = 21\%$$

$$\text{نسبة إجمالي ربح العمليات لسنة ٢٠١٠} = 100 \times \frac{136898724}{545196128} = 25\%$$

$$\text{ب- نسبة صافي الربح الشامل} = 100 \times \frac{\text{صافي الربح الشامل بعد الفوائد والضرائب}}{\text{صافي المبيعات}}$$

$$\text{نسبة صافي الربح الشامل لسنة ٢٠١١} = 100 \times \frac{135493295}{717071743} = 18\%$$

$$\text{نسبة صافي الربح الشامل لسنة ٢٠١٠} = 100 \times \frac{12136628}{545196128} = 2.2\%$$

((تحليل النتائج - ج))

١- زادت نسبة التداول من ١.٣ مرة عام ٢٠١٠ إلى ١.٤ مرة عام ٢٠١١ ، والذي يعني قدرة المنشأة على

الوفاء بالتزاماتها من المطلوبات المتداولة بموجودات في الأجل القصير .

٢- انخفضت نسبة التداول السريعة من ١.٣ مرة عام ٢٠١٠ إلى ١.٢ مرة عام ٢٠١١ ولكن الانخفاض لكأن

طفيفاً حيث تقيس هذه النسبة قدرة الموجودات المتداولة للتحويل إلى نقد .

٣- زاد معدل دوران المخزون من ٢.١ مرة عام ٢٠١٠ إلى ٢.٨ مرة عام ٢٠١١ وهذا يعني أن النشاط البيعي

للمنشأة جيد .



- ٤- أنخفض متوسط فترة التخزين من ١٧١ يوم عام ٢٠١٠ الى ١٢٨ يوم عام ٢٠١١ وهذا يدل على زيادة كفاءة الشركة البيعية .
- ٥- أنخفضت نسبة المديونية من ٥٠% عام ٢٠١٠ الى ٤٥ % عام ٢٠١١ وهذا جيد بالنسبة الى المنشأة .
- ٦- ارتفعت نسبة المطلوبات المتداولة الى صافي حق الملكية من ٣٩ % عام ٢٠١٠ الى ٤٠ % عام ٢٠١١ وذلك يعني أن المنشأة تعزّي من ارتفاع نسبة الاقتراض قصير الأجل .
- ٧- ارتفع معدل دوران أجمالي الموجودات من ٠.١ مرة لعام ٢٠١٠ الى ٠.٢ مرة عام ٢٠١١ وهذا يعني الاستغلال الأمثل لأجمالي الموجودات في الاستثمار .
- ٨- زاد معدل دوران الموجودات الثابتة من ٠.٢ مرة عام ٢٠١٠ الى ٠.٣ مرة عام ٢٠١١ مما يعني زيادة استغلال المنشأة لموجوداتها .
- ٩- أنخفض أجمالي ربح العمليات من ٢٥% عام ٢٠١٠ الى ٢١ % عام ٢٠١١ ولكن بمقدار قليل .
- ١٠- ارتفعت نسبة صافي الربح الشامل من ٢.٢ % عام ٢٠١٠ الى ١٨% عام ٢٠١١ وهذا يعني أن نشاط المنشأة مربح .

جدول (١) قائمة المركز المالي كما في ٢٠١١/١٢/٣١ و ٢٠١٠

للشركة المتقدمة للبتر وكيمياويات السعودية

البيانات	٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١
النقد	٥٢٥١١٧٩٣٥	٤٢٥٥٤٧٢٨٣
المدينون	٣٨٠٦٧١٩٨٦	٢٤٥٥٢٨٥٥٣
المخزون	١٩٩٣٩٧٩٧٨	١٨٧٣٦٣٠٤٦
ذمم مدينة أخرى ومدفوعات	٣٧٧١١٩٤٢	٤٩١١١٦٠٥
مجموع الموجودات المتداولة	١١٤٢٨٩٩٨٤١	٩٠٧٥٥٠٤٨٧
ذمم مدينة طويلة الاجل	١٨٤١٦٦٦٧	-
ممتلكات ومصنّعات ومعدات	٢٣٠٥٤٦٢١٦٣	٢٤٥٥٠٣٢٦١٢
موجودات غير ملموسة	٨٥٠٥٧٤٦٣	١١٩٥٥٤٦٣٥



٣٤٨٢١٣٧٧٣٤	٣٥٥١٨٣٦١٣٤	مجموع الموجودات
٣٢٢١٥٢٥٢٦	٤١٨٤٠١٩٥٠	ذمم دائنة
١٨٧٥٠٠٠٠٠	١٨٧٥٠٠٠٠٠	قروض قصيرة الاجل
١٦٥٠٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠٠٠	اوراق الدفع
٢٧٠٨٥٩٢	٢٧٨٦٦٥٦	المستحقات
٦٧٧٣٦١١١٨	٧٨٣٦٨٨٦٠٦	مجموع المطلوبات المتداولة
١٠٦٧٥٠٠٠٠٠	٨١٢٥٠٠٠٠٠	قروض طويلة الاجل
١٠٥٣٢١٨٣	١٥٤٣٥٥٢٧	تعويض نهاية الخدمة
١٠٧٨٣٢١٨٣	٨٢٧٩٣٥٥٢٧	مجموع المطلوبات طويلة الاجل
١٧٥٥٣٩٣٣٠١	١٦١١٦٢٤١٣٣	مجموع المطلوبات
١٤١٣٧٥٠٠٠٠	١٤١٣٧٥٠٠٠٠	رأس المال
٥٨٠١٣٥٣٤	١٠٩١٧٠٥٥٤	احتياطي نظامي
٢٥٤٩٨٠٨٩٩	٤١٧٢٩١٤٤٧	ارباح مستبقاة
١٧٢٦٧٤٤٤٤٣٣	١٩٤٠٢١٢٠٠١	مجموع حقوق المساهمين
٣٤٨٢١٣٧٧٣٤	٣٥٥١٨٣٦١٣٤	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

المصدر :- (النشرة الدورية للشركة المتقدمة للبتر وكيمياويات السعودية)

جدول (٢) كشف الدخل كما في ٢٠١١/١٢/٣١ و ٢٠١٠ للشركة المتقدمة للبتر وكيمياويات السعودية

٢٠١٠/١٢/١٣	٢٠١١/١٢/١٣	البين
٥٤٥١٩٦١٢٨	٧١٧٠٧١٧٤١	المبيعات
٤٠٨٢٩٧٤٠٤	٥٦٦٣٩٣٦٥٢	تكلفة المبيعات
١٣٦٨٩٨٧٢٤	١٥٠٦٧٨٠٩١	أجمالي الربح
٤٨٥٢٤٠٢	٤٨٦١٦٦٦	مصاريف بيعيه



٣٣٠.٨٥٧٣	٤٦٣٠.٨٠٤	مصاريف إدارية
١٢٨٧٣٧٧٤٩	١٤١١٨٥٦٢١	الربح من العمليات
٧٩٣٦٩٢٥	٦٠٢٥٥١٦	مصاريف مالية
٣٣٥٨٠.٤	٣٣٣١٩٠	ايرادات اخرى
١٢١١٣٦٦٢٨	١٣٥٤٩٣٢٩٥	صافي الربح
٨٥٦٨	٩٥٨٤	ربحية السهم
٨٥٤٤	٩٥٦٠	ربحية السهم من العمليات المستمرة
٢٤	٢٤	ربحية السهم من العمليات الاخرى
٢١٢٣٧٥٠٠٠	١٤١٣٧٥٠٠٠	متوسط عدد الاسهم

المصدر : - (النشرة الدورية للشركة المتقدمة للبتر وكيمياويات السعودية)
(الاستنتاجات)

- ١- أن نتائج التحليل المالي تعتبر من أهم الأسس التي يستند إليها في الحكم على طالب القرض وبالتالي اتخاذ قرار المنح أو المنع .
- ٢- على إدارة المصرف أن تنتقي الموظفين الذين يقومون بعملية التحليل المالي يتصفون بالأمانة والموضوعية والصدق بالإضافة إلى تمتعهم بقدرات تحليلية عالية .
- ٣- أن المحلل المالي يجب أن يكون مؤهلاً ولديه الخبرة الكبيرة في مجال التحليل المالي وكذلك لديهم إلمام بالمحاسبة والعلوم الاقتصادية ومبادئ الإحصاء وأساليب البحث العلمي
- ٤- أن المؤشرات المستخرجة من بيانات القوائم المالية تهدف إلى توفير معلومات هامة عن السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات وربحية الشركة .
- ٥- يمكن استخدام أسلوب التحليل المالي باستخدام النسب لقياس قدرة العميل على السداد ولقياس كفاية رأس المال لسداد مستحقات البنك في حالة إفلاس منشأة العميل وتعذر بيع الموجودات بقيمتها الدفترية .
- ٦- للتحليل المالي أهمية كبيرة في الحكم على حجم المخاطر التي ينطوي عليها قرار الإقراض .
- ٧- يعد التحليل المالي بمثابة رقابة مسبقة تكشف عن سلامة المركز المالي للعميل قبل التورط معه في أي اتفاق ، حيث أن مثل هذه الرقابة المسبقة تعد أكثر قيمة من أي ضمانات يقدمها العميل للبنك ، حيث أن تقديم رهن



مقابل القرض قد لا يمثل تغطية كاملة للمخاطر ، وذلك إذا ما أفلست المنشأة وفشل البنك في بيع الأصل المرهون بقيمة تكفي لسداد قيمة القرض .

٨- يعتبر التحليل المالي الركيزة الأساسية لعملية التخطيط إذ يساعد في الكشف عن مواطن القوة والضعف التي تعاني منها المنشأة وبالتالي يمكن أخذها بالحسبان عند وضع الخطط النهائية .

((التوصيات))

- ١- أن يتم التحليل المالي من قبل متخصصين أكفاء لأن ذلك يؤدي أن تكون قرارات الائتمان رشيدة وتنخفض نسبة القروض الهالكة ويحقق البنك إرباحاً أكثر .
- ٢- تعتبر القروض أهم أوجه استثمار الموارد المالية للمصرف إذ تمثل الجانب الأكبر من الموجودات كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات لذا يجب أن يولي المسؤولين في البنك عناية خاصة لهذا النوع من الموجودات وذلك بوضع السياسات الملائمة التي تضمن سلامة إدارتها .
- ٣- نتيجة لنقاط الضعف التي تعاني منها القوائم المالية والتي تمتد آثارها إلى أدوات التحليل التي تعتمد عليها فيجب الحذر سواء عند تطبيق هذه الأدوات أو عند تفسير نتائجها .
- ٤- أن النسب المالية لا تعني شيئاً لذا يجب مقارنتها مع معايير أو نسب أخرى .
- ٥- على المحلل المالي أن يتوخى الحذر عند مقارنة النسب المالية للمنشأة مع نسب الصناعة أو مع نسب سنوات سابقة ، وذلك بسبب اختلاف ظروف المنشأة عن المنشآت الأخرى في نفس الصناعة واختلاف ظروف المنشأة ذاتها سنة لأخرى .
- ٦- على المحلل المالي إعادة تقييم الموجودات في فترات التضخم وذلك لإغراض التحليل المالي ، وإذا لم يتم ذلك فلن نتائج التحليل تصبح غير ذي قيمة .
- ٧- يجب إعادة تصنيف التقارير المالية قبل حساب النسب المالية بسبب وجود أخطاء في تصنيف وتقديم عناصر الميزانية وإلا فلن القيم المحسوبة للنسب تكون مضللة .
- ٨- لا يكفي في تحليل أداء الشركة وتحديد مركزها المالي الاعتماد على بعض النسب التمويلية أو على مجموعة أو أكثر من هذه النسب ، لأن مثل هذا التحليل لا يعطي الشمولية أو العمق اللازمين للتحليل

((المصادر))

أولاً: الكتب العربيــــــــــــــــــــــــة :

١. احمد، حسين خليل، إدارة الائتمان المصرفي، إتحاد المصارف العربية، الأردن، ١٩٧٥ .
٢. الشماع، خليل محمد حسن، الإدارة المالية، الطبعة الرابعة، مطبعة الخلود، بغداد، ١٩٩٢ .
٣. الشماع، خليل محمد حسن، إدارة المصارف، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧٥ .



- ٤ . توفيق، جميل أحمد، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠.
- ٥ . سلطان، محمد سعيد، إدارة البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٩.
- ٦ . شحاتة، حياة، مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، مطابع الطوبجي التجارية القاهرة، ١٩٩٠.
- ٧ . طه، طارق، إدارة البنوك، كنج مريوط، الإسكندرية، ١٩٩٩.
- ٨ . عبد الحميد، طلعت اسعد، إدارة البنوك التجارية الإستراتيجية والتطبيق، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٠.
- ٩ . محمود، سمير مسلم، التحليل الائتماري، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٣.
- ١٠ . مختار، إبراهيم، التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣.
- ١١ . هندي، منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، إسكندرية، ١٩٩٦.

ثانياً: الكتب الأجنبية :—

12. Dickerson, B., Campsey, B., and Brigham, k E., Introduction to Financial Management, orgeonatate University, the Drgdon Press, 1995.
13. Sinkey, J., Commercial Bank Financial Management in the Financial, Services Industry, University of Georgia, Athens, Psrentice Hall, 1998.
14. Reed, Edward W., and Gill, Edward K., Commercial Banking, 4th Ed., Englewood Cliffs, New Gersey, Prentice Hall, 1989.